Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 4, Issue 4, 2026
Page No: 148-157
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

A Comparative Study of Hobbes, Locke, and Rousseau

Najma Abubakr Emheimd Ehmaidaat*
Department of Education and Psychology, Faculty of Education, Wadi Al-Shati University, Libya

دراسة مقارنة بين هوبز ولوك وروسو

نجمة أبوبكر امحمد احميدات*
قسم التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا

*Corresponding author: anjma.basheer@gmail.com

Received: August 03, 2026 | Accepted: October 13, 2026 | Published: October 27, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study provides a comparative analysis of the social contract theories of Thomas Hobbes, Locke, and Rousseau as major foundations of modern political thought. It examines the similarities and differences among these thinkers regarding human nature, the state of nature, the social contract, sovereignty, liberty, property, religion, and the right of resistance. The study adopts a comparative and textual analytical approach based on the original writings of the three philosophers while considering their historical and intellectual contexts. The findings reveal that despite sharing the same contractual framework, the three thinkers reached significantly different political conclusions. Hobbes justified absolute sovereignty as a means of ensuring security and stability, Locke defended limited government grounded in natural rights and the rule of law, whereas Rousseau established the principles of popular sovereignty and the general will. The study further demonstrates that contemporary debates on democracy, political legitimacy, citizenship, and human rights continue to reflect the influence of these foundational theories. It concludes that a comparative study of Hobbes, Locke, and Rousseau provides an essential framework for understanding the evolution of the modern state and the enduring issues of authority and liberty in contemporary societies.

Keywords: Social Contract, Hobbes, Locke, Rousseau, Sovereignty, Liberty, State, Political Legitimacy.

الملخص:
هدفت هذه الدراسة إلى إجراء مقارنة تحليلية بين نظريات العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك وجان جاك روسو، باعتبارها من أبرز النظريات المؤسسة للفكر السياسي الحديث. وسعت الدراسة إلى تحليل أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم في تفسير الطبيعة البشرية وحالة الطبيعة والعقد الاجتماعي والسيادة والحرية والملكية والدين وحق المقاومة. واعتمدت الدراسة المنهج المقارن والتحليل النصي للنصوص الأصلية للمفكرين الثلاثة، مع ربط أفكارهم بسياقاتها التاريخية والفكرية. وتوصلت الدراسة إلى أن وحدة المنطلق النظري المتمثل في فكرة العقد الاجتماعي لم تؤد إلى وحدة النتائج السياسية، إذ انتهى هوبز إلى تبرير السيادة المطلقة بوصفها ضمانة للأمن والاستقرار، بينما دافع لوك عن الحكومة المحدودة المرتكزة على الحقوق الطبيعية وسيادة القانون، في حين أسس روسو لمفهوم السيادة الشعبية والإرادة العامة. كما بينت الدراسة استمرار تأثير هذه التصورات في الفكر السياسي المعاصر، خاصة في قضايا الديمقراطية والشرعية السياسية والمواطنة وحقوق الإنسان. وتخلص الدراسة إلى أن المقارنة بين هوبز ولوك وروسو تمثل إطارًا نظريًا مهمًا لفهم تطور الدولة الحديثة وإشكاليات السلطة والحرية في المجتمعات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: العقد الاجتماعي، هوبز، لوك، روسو، السيادة، الحرية، الدولة، الشرعية السياسية.

المقدمة:

تشكّل فلسفة العقد الاجتماعي واحدة من أعمق اللحظات في تاريخ الفكر السياسي الحديث، إذ انتقل التفكير في أصل السلطة من فكرة النظام الطبيعي أو الإرادة الإلهية إلى فكرة الاتفاق البشري الحر. وفي قلب هذه الفلسفة يقف ثلاثة مفكرين كبار هم الإنجليزي توماس هوبز (1588–1679)، والإنجليزي جون لوك (1632–1704)، والجنيفي جان جاك روسو (1712–1778). وقد انطلق الثلاثة من مقدمة مشتركة هي أن السلطة السياسية ليست طبيعية ولا موروثة، بل مصنوعة بإرادة الأفراد، لكنهم انتهوا إلى نتائج متباعدة جدًّا: سلطة مطلقة عند هوبز، وحكومة محدودة عند لوك، وسيادة شعبية مباشرة عند روسو.[1]

وتنبع أهمية المقارنة بين هؤلاء المفكرين من أنها تكشف كيف يمكن لمنهج واحد، هو منهج العقد، أن ينتج تصورات متعارضة للدولة تبعًا لاختلاف الافتراضات الأولى عن الإنسان وحالة الطبيعة. وهي تبيّن أيضًا أن كثيرًا من الأسئلة التي ما زالت تحكم السياسة الحديثة، كالعلاقة بين الحرية والسلطة، وحدود طاعة القانون، ومعنى السيادة الشعبية، وحق المقاومة، قد طُرحت بصيغها الأولى عند هؤلاء الثلاثة. ولهذا فإن دراستهم مقارنةً تتيح فهمًا أعمق من دراسة كل منهم منفردًا.[2]

وتتمثل إشكالية الدراسة في السؤال الآتي: كيف أفضت المقدمات المشتركة لنظرية العقد إلى نتائج مختلفة عند هوبز ولوك وروسو، وما أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم في تصور الطبيعة البشرية وحالة الطبيعة والعقد والسيادة والحرية والملكية والدين وحق المقاومة؟ وإلى أي مدى تساعد المقارنة على تقويم ما بقي من هذه النظريات صالحًا للمجتمعات المعاصرة؟[3]

وتعتمد الدراسة المنهج المقارن القائم على محاور ثابتة تُعرض فيها آراء المفكرين الثلاثة بحسب النصوص الأصلية: «اللفياثان» لهوبز، و«رسالتان في الحكم» لوك، و«العقد الاجتماعي» و«خطاب في أصل التفاوت» لروسو. وقد قُسّمت إلى ثمانية مباحث: السياق التاريخي، فحالة الطبيعة، فالعقد، فالسيادة والحكم، فالحرية والملكية، فالدين والدولة، فحق المقاومة، ثم خلاصة المقارنة والأثر. وتنتهي بخاتمة تعرض أهم النتائج.[4]

دواعي الدراسة:

تنبع دواعي هذه الدراسة من الأهمية التي تحتلها نظريات العقد الاجتماعي في الفكر السياسي الحديث، باعتبارها الأساس النظري الذي قامت عليه مفاهيم الدولة الحديثة والشرعية السياسية والمواطنة والحقوق والحريات. كما تأتي هذه الدراسة في ظل استمرار حضور أفكار هوبز ولوك وجان جاك روسو في النقاشات المعاصرة المتعلقة بالديمقراطية والسيادة وحقوق الإنسان والدستور.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف إلى الأسس الفكرية لنظريات العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك وروسو.
- الكشف عن أوجه الاتفاق والاختلاف بينهم في تفسير الطبيعة البشرية وحالة الطبيعة.
- تحليل تصوراتهم للسيادة والحرية والملكية والشرعية السياسية.
- إبراز أثر هذه النظريات في الفكر السياسي الحديث والمعاصر.
- تقويم مدى استمرار صلاحية هذه التصورات لفهم قضايا السياسة المعاصرة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

- كيف أسفرت نظرية العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك وروسو عن تصورات مختلفة للدولة والسلطة والحرية رغم اعتمادها الأساس المنهجي نفسه؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من التساؤلات:

- ما طبيعة الإنسان في تصور كل من هوبز ولوك وروسو؟
- كيف فهم كل منهم حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي؟
- ما طبيعة السيادة والحرية والملكية في كل نظرية؟

---

[1] Michael Lessnoff, *Social Contract* (London: Macmillan, 1986); see also Patrick Riley, *Will and Political Legitimacy: A Critical Exposition of Social Contract Theory in Hobbes, Locke, Rousseau, Kant, and Hegel* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982).

[2] Jean Hampton, *Hobbes and the Social Contract Tradition* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986); David Boucher and Paul Kelly, eds., *The Social Contract from Hobbes to Rawls* (London: Routledge, 1994), Introduction.

[3] On the questions of methodical comparison in this philosophy, see Boucher and Kelly, *The Social Contract from Hobbes to Rawls*, Introduction.

[4] Thomas Hobbes, *Leviathan* (London: Andrew Crooke, 1651); John Locke, *Two Treatises of Government* (London: Awnsham Churchill, 1689 [dated 1690]); Jean-Jacques Rousseau, *Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité parmi les hommes* (Amsterdam: Marc-Michel Rey, 1755); Jean-Jacques Rousseau, *Du contrat social* (Amsterdam: Marc-Michel Rey, 1762).

- ما أثر هذه التصورات في الفكر السياسي الحديث؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في:

- إبراز المكانة المركزية لنظرية العقد الاجتماعي في نشأة الفكر السياسي الحديث.
- المساهمة في فهم الأسس النظرية للديمقراطية والشرعية السياسية والمواطنة.
- توضيح الجذور الفلسفية للمفاهيم السياسية المعاصرة.
- تقديم دراسة مقارنة تساعد على بناء رؤية نقدية لمشكلات الدولة والسلطة والحرية.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج المقارن بوصفه المنهج الرئيس، من خلال مقارنة تصورات هوبز ولوك وروسو في عدد من المحاور الأساسية، كما استعانت بالمنهج التحليلي لتحليل النصوص الأصلية للمفكرين، مع الإفادة من المنهج التاريخي في ربط الأفكار بسياقاتها السياسية والفكرية.

المبحث الأول: السياق التاريخي والسيرة الفكرية:

ولد توماس هوبز في إنجلترا سنة 1588، وعاش حياة طويلة مضطربة تزامنت مع الحروب الدينية والأهلية الكبرى، وقد عُرف عنه أنه ولد قبل أوانه حين انتشر الذعر من الأسطول الإسباني، فقال في سيرته الشعرية إن الخوف وُلد معه توأمًا. وشهد في شبابه صعود الصراع بين الملك تشارلز الأول والبرلمان، وهرب إلى فرنسا سنة 1640 مع بدايات الحرب الأهلية، وكتب في منفاه «اللفياثان» (1651). وتفسّر هذه الخلفية مركزية الخوف من الفوضى والموت العنيف في فلسفته، وإلحاحه على أن السلم هو الخير السياسي الأول.[5]

أما جون لوك فقد ولد سنة 1632، وتنقل بين الطب والفلسفة والعمل السياسي، وارتبط بأنتوني آشلي كوبر إيرل شافتسبري الذي كان من زعماء المعارضة الدستورية للملكية. وقد اضطر إلى النفي في هولندا بين 1683 و1688، ثم عاد إلى إنجلترا بعد «الثورة المجيدة» التي أسقطت الملك جيمس الثاني سنة 1688 وأقامت ملكية دستورية مقيدة بالبرلمان. ونشر «رسالتين في الحكم» سنة 1689، ويرجح الباحثون أنها كتبت قبل ذلك بسنوات في سياق أزمة الاستبعاد، فجاءت تبريرًا نظريًّا لحق المقاومة قبل أن تصير تبريرًا للثورة.[6]

وولد روسو في جنيف سنة 1712 في بيئة جمهورية كالفينية، وعاش حياة متنقلة فقيرة نسبيًّا، ودخل دوائر التنوير الفرنسي ثم قطع علاقته بها. وفاجأ الجمهور سنة 1750 بخطابه الأول الذي رأى فيه أن تقدم العلوم والفنون أفسد الأخلاق، ثم نشر «خطاب في أصل التفاوت» (1755) و«العقد الاجتماعي» و«إميل» (1762)، وقد حُظرت الأخيرة في باريس وجنيف وأُحرقت. وانعكس هذا المناخ في فكره: نقد حاد للحضارة والتفاوت والنخب، وانحياز إلى المساواة والإرادة العامة والمواطنة الفاضلة.[7]

ويُلاحظ أن المسافة الزمنية والجغرافية والاجتماعية بين الثلاثة تفسر جانبًا من اختلافهم. فهوبز تكلم من خشية الحرب الأهلية في ملكية مهددة، ولوك من انتصار البرلمان والطبقة التجارية والملاك على الحق الإلهي للملوك، وروسو من مجتمع نخبوي تفاوتي في فرنسا قبل الثورة ومن ذاكرة جمهورية جنيف. ولذلك جاء السؤال المركزي مختلفًا عند كل واحد: كيف نحمي السلم؟ عند الأول، وكيف نحمي الحقوق من التعسف؟ عند الثاني، وكيف نحقق الحرية والمساواة معًا في ظل السلطة؟ عند الثالث.[8]

المبحث الثاني: الطبيعة البشرية وحالة الطبيعة:

تتفق المدارس الثلاث على أن تحليل السلطة يبدأ من تصور حالة الطبيعة، أي حال الإنسان قبل الدولة، لكنها تختلف اختلافًا جذريًّا في وصفها. فعند هوبز يرى الإنسان كائنًا يحركه حب البقاء والسعي إلى القوة، ويتساوى الناس في القدرة على الأذى، فينشأ تنافس وخوف وطلب للمجد. وفي غياب سلطة عليا تقهر الجميع، تتحول الحياة إلى حرب الجميع على

5 Richard Tuck, *Hobbes: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2002; first published 1989 as *Hobbes*); Noel Malcolm, *Aspects of Hobbes* (Oxford: Clarendon Press, 2002).

6 Peter Laslett, introduction to *Two Treatises of Government*, by John Locke (Cambridge: Cambridge University Press, 1988); Richard Ashcraft, *Revolutionary Politics and Locke's Two Treatises of Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986).

7 Maurice Cranston, *Jean-Jacques: The Early Life and Work of Jean-Jacques Rousseau, 1712–1754* (London: Allen Lane, 1983); Jean-Jacques Rousseau, *Les Confessions* (Geneva, 1782–1789).

8 Quentin Skinner, *Visions of Politics*, vol. 1, *Regarding Method* (Cambridge: Cambridge University Press, 2002); Quentin Skinner, *The Foundations of Modern Political Thought*, vol. 2, *The Age of Reformation* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978).

الجميع، ولا يوجد صناعة ولا زراعة ولا علم، ويكون الإنسان في خوف دائم من الموت العنيف، وتصير حياته منعزلة فقيرة قذرة وحشية قصيرة.[9]

ويضيف هوبز أن حالة الطبيعة ليست حالة خطأ أخلاقي بقدر ما هي حالة غياب للمعيار، فحيث لا سلطة مشتركة لا قانون، وحيث لا قانون لا ظلم، وتصير القوة والخداع فضيلتين في الحرب. كما أن لكل إنسان فيها «حقًّا طبيعيًّا» في كل شيء بما فيه جسد غيره إذا رأى ذلك لازمًا لبقائه. غير أنه يميز بين الحق الطبيعي والقانون الطبيعي، فالأول حرية، والثاني إلزام عقلي يقضي بطلب السلم متى أمكن، وهو ما يفتح الطريق إلى الخروج من حالة الحرب.[10]

أما لوك فقد رسم حالة الطبيعة بصورة أقل قتامة، إذ هي عنده حالة حرية تامة ومساواة، يحكمها قانون طبيعي يعرفه العقل، وينص على ألا يضر أحد غيره في حياته أو صحته أو حريته أو ممتلكاته. ولكل إنسان في هذه الحالة سلطة تنفيذ القانون الطبيعي، أي حق معاقبة المعتدين. وقد ميّز لوك صراحة بين حالة الطبيعة وحالة الحرب، فهما متباعدتان كما يتباعد السلام والتعاون عن العداوة والعنف، ولا تنشأ الحرب إلا باستعمال القوة بغير حق.[11]

ومع ذلك يرى لوك أن حالة الطبيعة، رغم سلميتها النسبية، مليئة بما يسميه «المساوئ»: غياب قانون مكتوب ثابت معروف، وغياب قاضٍ محايد، وغياب سلطة تنفذ الأحكام. فيصبح كل شخص قاضيًا في قضيته، وهو ما يؤدي إلى التحيز والاضطراب. وهذا هو الدافع الحقيقي لتأسيس الحكومة المدنية: لا الخوف من الموت كما عند هوبز، وإنما الرغبة في حماية الحقوق الطبيعية القائمة أصلًا من الخلل الناتج عن غياب التنظيم.[12]

وذهب روسو في «خطاب في أصل التفاوت» إلى مناقشة هوبز مباشرة، متهمًا إياه بأنه نسب إلى الإنسان الطبيعي عيوبًا لا تنشأ إلا في المجتمع. فالإنسان الأول في نظره كائن منعزل، تحكمه غريزتان قبل العقل: حب الذات الذي يدفعه إلى حفظ نفسه، والشفقة التي تكره رؤية الآخر يتألم. وهو لا يعرف التنافس والحسد، لأن حاجاته قليلة وموارد الطبيعة وافرة. وإنما نشأ العنف مع «حب الاعتبار» (amour-propre)، أي الرغبة في تفوق المرء على غيره، وهي رغبة تنشأ من المقارنة الاجتماعية.[13]

وهكذا ينقلب التصور عند روسو: فالحرب ليست حالة الطبيعة بل نتاج المجتمع الناشئ، حين ظهرت الملكية والتخصص والتفاوت، فانقسم الناس إلى أغنياء وفقراء، وقام الأغنياء بإقناع الفقراء بعقد يحفظ ممتلكاتهم ويسمونه القانون. ولذلك يقول روسو في العقد الاجتماعي إن الحرب علاقة بين الدول لا بين الأفراد. ويتضح بذلك أن الخلاف بين هوبز وروسو ليس خلافًا في الوقائع فحسب، بل في الحكم على المجتمع: فهو عند هوبز الدواء من الفوضى، وعند روسو مصدر الداء ما لم يُصلَح.[14]

وإذا قارنا الثلاثة وجدنا أن الفروق في تصور الطبيعة البشرية تنتج الفروق في حاجة الدولة: فمن رأى الإنسان ذئبًا لأخيه احتاج إلى سلطة قاهرة تقمعه، ومن رآه حرًّا عاقلًا لكنه معرّض للتحيز اكتفى بسلطة محدودة تحمي حقوقه، ومن رآه بريئًا فاسدًا بالمجتمع احتاج إلى إعادة تأسيس المجتمع على الإرادة العامة. ومن هنا نفهم لماذا تتدرج النتائج من الإطلاق إلى التقييد إلى المشاركة الشعبية، رغم الاشتراك في المنهج.[15]

المبحث الثالث: العقد الاجتماعي: طبيعته وأطرافه ومضمونه:

ينشأ العقد عند هوبز بين الأفراد أنفسهم، فيتفق كل واحد مع كل واحد على أن يتنازل عن حقه في حكم نفسه لصالح إنسان أو هيئة، ويخول أفعاله. وهذا العقد يتم في لحظة واحدة وهو لا رجعة فيه، والسيادة الناتجة ليست طرفًا في العقد، فلا يلتزم الحاكم بشيء تجاه الرعايا، وإنما الرعايا هم الملتزمون بعضهم تجاه بعض. ولهذا لا يستطيع أحد اتهام الحاكم بخرق العقد، ولا يملك الرعايا الانفصال عنه دون إذنه.[16]

ويتميز مفهوم التفويض عند هوبز بكونه «تخويلًا» يجعل الرعايا مؤلفين لأفعال الحاكم، والحاكم ممثلًا لهم، فتتحول الكثرة إلى شخص واحد معنوي هو الدولة. فالدولة عنده لا تقوم باتفاق على قيم أو أهداف مشتركة، بل باتفاق على مصدر واحد للقرار. وبهذا يكون العقد عند هوبز أداة لإنتاج السلطة أكثر منه أداة لتقييدها، وهو في جوهره عقد خضوع أكثر منه عقد شراكة.[17]

---

9 Hobbes, *Leviathan*, pt. I, ch. 13; see also Gregory S. Kavka, *Hobbesian Moral and Political Theory* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1986).

10 Hobbes, *Leviathan*, pt. I, ch. 13 (end of the chapter) and ch. 14 (“Of the First and Second Natural Laws, and of Contracts”).

11 Locke, *Second Treatise*, ch. 2, §§4–13, and ch. 3 (“Of the State of War”), §19.

12 Locke, *Second Treatise*, ch. 9 (“Of the Ends of Political Society and Government”), §§123–126, and ch. 2, §13.

13 Rousseau, *Discours sur l’inégalité*, préface and première partie; see also Frederick Neuhouser, *Rousseau’s Theodicy of Self-Love: Evil, Rationality, and the Drive for Recognition* (Oxford: Oxford University Press, 2008).

14 Rousseau, *Discours sur l’inégalité*, seconde partie; Rousseau, *Du contrat social*, bk. I, ch. 4.

15 Hampton, *Hobbes and the Social Contract Tradition*; Lessnoff, *Social Contract*.

16 Hobbes, *Leviathan*, pt. II, chs. 17–18.

17 Hobbes, *Leviathan*, pt. I, ch. 16 (“Of Persons, Authors, and Things Personated”); Quentin Skinner, *Hobbes and Republican Liberty* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008).

أما العقد عند لوك فيجري بين أفراد أحرار يتفقون على الدخول في مجتمع سياسي واحد، يتخلون فيه عن سلطة تنفيذ القانون الطبيعي بأنفسهم ويضعونها بين يدي الجماعة. وتقرر الأغلبية بعد ذلك شكل الحكم. ولا يتنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية بل يحتفظون بها، ويحتفظون كذلك بحق استرداد السلطة إذا خانتها الحكومة. فالحكومة ليست طرفًا متعاقدًا بل «أمينًا» على السلطة، وعلاقتها بالشعب علاقة ائتمان تقتضي المحاسبة.[18]

وقد واجه لوك اعتراضًا بديهيًّا: إذا كانت الشرعية مبنية على الموافقة، فأين الموافقة الفعلية من ملايين الناس الذين لم يوقعوا أي عقد؟ وأجاب بفكرة «الموافقة الضمنية»، فكل من يملك أرضًا أو يقيم في أرض الدولة أو يسافر في طرقها يعطي موافقة ضمنية على طاعة قوانينها. وقد انتقدت هذه الفكرة لاحقًا بوصفها ضعيفة، لأن مجرد البقاء في بلد ليس دليلًا على الرضا إذا لم تتوافر للإنسان بدائل واقعية للمغادرة.[19]

ويقدم روسو صيغة مختلفة جذريًّا، إذ ينص العقد على أن يضع كل فرد شخصه وقدرته كاملين تحت إدارة الإرادة العامة، ويتلقى كل عضو بوصفه جزءًا من الكل. وهو يسميه «تنازلًا كليًّا» من كل مشارك بكل حقوقه للجماعة، لكنه تنازل متساوٍ للجميع ولا يعطي أحدًا سلطة على أحد، فلا يشعر أحد بأنه تنازل لشخص آخر بل يخضع للشعب الذي هو جزء منه. ومن ثَم يعتقد روسو أن كل فرد يطيع نفسه ولا يخسر شيئًا من حريته.[20]

وتتجلى أصالة روسو في تمييزه بين السيادة والحكومة، فالسيادة للشعب حصرًا، وهي غير قابلة للتنازل ولا للتجزئة، بينما الحكومة مجرد وكيل تنفيذي يعينه الشعب ويعزله. ولذلك يرفض فكرة «عقد الحكومة» التي كانت شائعة في الفقه السياسي، ويقول إن تعيين الحكومة ليس عقدًا بل قانونًا. فالشعب لا يعقد مع حاكمه اتفاقًا يقيده، بل يكلفه بوظيفة يستطيع إنهاءها في أي وقت. وهذه فكرة أكثر جذرية من لوك الذي ظل يتحدث عن ائتمان بين الشعب والمشرّع.[21]

وبمقارنة صيغ العقد الثلاث تظهر ثلاثة أنماط: عقد خضوع عند هوبز يقوم على الخوف والتفويض المطلق، وعقد ائتمان عند لوك يقوم على الموافقة والحقوق الطبيعية، وعقد مشاركة عند روسو يقوم على الإرادة العامة والمساواة. وفي الحالات الثلاث يؤدي العقد وظيفة المبرر لا وظيفة الوصف التاريخي، فلم يدّعِ أي منهم أن عقدًا حدث فعلًا في لحظة تاريخية، بل أن الشرعية تقاس بقدرة النظام على أن يحظى بموافقة أفراد أحرار ومتساوين لو سُئلوا.[22]

المبحث الرابع: السيادة وشكل الحكم:

تظهر الفروق بين المفكرين الثلاثة بأوضح صورها في تصورهم للسيادة. فهوبز يعدّها سلطة مطلقة غير قابلة للتجزئة ولا للتقييد، ويرى أن من يقتسمها يهدمها. ويرى أن صاحب السيادة يملك وضع القوانين وتفسيرها والقضاء بها وإعلان الحرب وتعيين الموظفين وتحديد العقائد العامة، وأنه نفسه لا يخضع للقانون المدني لأنه صانعه. غير أنه يقيّدها بغايتها، إذ تنتهي طاعة الرعية حين تعجز السلطة عن حمايتهم.[23]

أما شكل الحكم فيفضّل هوبز فيه الملكية، لا لأنها أنسب لمبدأ إلهي، بل لأن مصلحة الملك الخاصة أقرب إلى المصلحة العامة من مصلحة أعضاء الجمعيات، ولأن الملك أقدر على اتخاذ قرار حاسم دون تنازع. لكنه يقر نظريًّا بإمكان أن يكون صاحب السيادة جمعية أو أرستقراطية أو ديمقراطية، ما دامت السلطة مطلقة وغير مجزأة. فالمهم عنده هو وحدة السلطة لا هوية حاملها.[24]

وعلى النقيض ينتهي لوك إلى حكومة محدودة بالقانون. فالسلطة التشريعية في نظره هي العليا في الدولة، لكنها ليست مطلقة، فهي مقيدة بالقانون الطبيعي، وليست لها سلطة تعسفية على حياة الناس وأموالهم، ولا يجوز لها أن تحكم بمراسيم ارتجالية بل بقوانين معلنة وقضاة معروفين، ولا يحق لها فرض ضرائب دون موافقة الشعب أو ممثليه، ولا تنقل سلطة التشريع إلى غيرها. وهذه قيود تمثل التراث الدستوري الإنجليزي كما انعكس في وثيقة الحقوق لسنة 1689.[25]

ويميز لوك بين سلطات الدولة: التشريعية والتنفيذية والاتحادية (المتعلقة بالحرب والسلم والعلاقات الخارجية)، ويرى ضرورة الفصل بين التشريعية والتنفيذية كي لا يجمع الأشخاص أنفسهم بين صنع القانون وتنفيذه فيتخذوه لمصلحتهم. وإن كان يعطي التنفيذية حق «الامتياز» أي التصرف لمصلحة الجمهور دون نص قانوني أو حتى مخالفًا له في الحالات الاستثنائية. وسيتطور هذا التقسيم لاحقًا عند مونتسكيو إلى نظرية الفصل بين السلطات في «روح القوانين» (1748).[26]

---

18 Locke, *Second Treatise*, ch. 8 (“Of the Beginning of Political Societies”), §§95–99, and ch. 13, §149.

19 Locke, *Second Treatise*, ch. 8, §§119–122; David Hume, “Of the Original Contract,” in *Three Essays, Moral and Political* (London: A. Millar; Edinburgh: A. Kincaid, 1748).

20 Rousseau, *Du contrat social*, bk. I, ch. 6 (“Du pacte social”) and ch. 7 (“Du souverain”).

21 Rousseau, *Du contrat social*, bk. III, ch. 1 and ch. 16 (“Que l’institution du gouvernement n’est point un contrat”).

22 Boucher and Kelly, *The Social Contract from Hobbes to Rawls*, Introduction; John Rawls, *A Theory of Justice* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1971), §3.

23 Hobbes, *Leviathan*, pt. II, ch. 18, ch. 26 (“Of Civil Laws”), and ch. 29.

24 Hobbes, *Leviathan*, pt. II, ch. 19 (“Of the Several Kinds of Commonwealth by Institution”).

25 Locke, *Second Treatise*, ch. 11 (“Of the Extent of the Legislative Power”), §§134–142.

26 Locke, *Second Treatise*, ch. 12 and ch. 14 (“Of Prerogative”); Montesquieu, *De l’esprit des lois* (Geneva: Barrillot, 1748), bk. XI, ch. 6.

أما روسو فيجعل السيادة للشعب بوصفه مشرّعًا، فالقانون هو تعبير عن الإرادة العامة، ولا يجوز أن يُسَنّ إلا بمشاركة المواطنين مباشرةً. وهو لذلك يرفض التمثيل النيابي، ويرى أن الشعب الإنجليزي يظن نفسه حرًّا وهو حر فقط في أثناء انتخاب أعضاء البرلمان، وما إن ينتخبهم حتى يصير عبدًا. ويرى أن الديمقراطية المباشرة لا تناسب إلا الدول الصغيرة، ويشك في إمكان تحققها الكاملة حتى فيها، حتى قال إنها لو كانت صالحة لشعب من الآلهة لحكمت نفسها بنفسها ديمقراطيًّا.[27]

وفي مجال الحكومة يميز روسو بين ثلاثة أشكال: الديمقراطية والأرستقراطية والملكية، ويرى أن الأرستقراطية المنتخبة هي أفضل أنواع الحكومات، وأن الحكومة تميل دائمًا إلى اغتصاب السيادة، ولذلك ينبغي أن يعقد الشعب جلسات دورية لا يمكن إلغاؤها لإعادة النظر في شكل الحكم وفيمن يتولاه. وبهذا يضع ضمانة مؤسسية ضد استبداد الحكومة، لكنها ضمانة تفترض شعبًا متيقظًا فاضلًا، وهو افتراض يدفع روسو إلى الحديث عن الدين المدني والتربية والمشرّع.[28]

المبحث الخامس: الحرية والملكية والمساواة:

تختلف الحرية عند الثلاثة في معناها وفي علاقتها بالسلطة. يعرّفها هوبز بأنها غياب العوائق الخارجية أمام حركة الجسم، فالمرء حر بقدر ما لا يمنعه أحد من فعل ما يريد. ولا تتعارض الحرية بهذا المعنى مع الخوف ولا مع القانون، فالقانون عنده سياج لا يلغي الحرية بل يقيدها في مواضع. وحرية الرعايا الحقيقية موجودة في المساحات التي سكت عنها القانون، كحرية الشراء والبيع والتعاقد وتنظيم الحياة اليومية.[29]

أما لوك فيرى أن الحرية لا تكون بدون قانون، فهي ليست إباحة لكل فرد أن يفعل ما يشاء، بل أن يتصرف بحسب ما يسمح به القانون الذي يعيش تحته، وألا يكون خاضعًا لإرادة تعسفية لأحد. ويقول إن حيث لا قانون لا حرية، لأن القانون يحمي الأفراد من اعتداء بعضهم على بعض. ومن هنا فالحرية عنده تعني الأمن من التعسف، وتتأسس على حقوق طبيعية سابقة على الدولة هي الحياة والحرية والملكية.[30]

وتصل الحرية عند روسو إلى معنى مختلف تمامًا، فهو يفرق بين الحرية الطبيعية التي يفقدها الإنسان بالدخول في المجتمع، والحرية المدنية والأخلاقية التي يكتسبها بالطاعة للقانون الذي سنّه لنفسه. ويقول إن طاعة القانون الذي نشرّعه لأنفسنا حرية، وإن الإنسان الذي يرفض الامتثال للإرادة العامة يُجبَر على أن يكون حرًّا. وقد أثارت هذه العبارة أعظم الجدل، إذ رآها منتقدوه تبريرًا للإكراه باسم الحرية، بينما رآها أنصاره تعبيرًا عن الفرق بين الحرية بوصفها نزوة والحرية بوصفها استقلالًا.[31]

وفي موضوع الملكية يبرز الخلاف بصورة أوضح. فهوبز يرى أن الملكية لا وجود لها قبل الدولة، وأن حدود «ما هو لي» و «ما هو لك» يحددها القانون الذي يضعه صاحب السيادة، فلا يملك الفرد حقًّا ضد السيادة في ملكه إلا بالقدر الذي تسمح به. ولذلك يمكن للسيادة تنظيم الملكية والضريبة والتجارة، وإن كان هوبز يرى أن حسن الحكم يقتضي عدم الإفراط في أخذ أموال الرعايا.[32]

أما لوك فيجعل الملكية حقًّا طبيعيًّا سابقًا على الدولة، مؤسسًا على العمل: فكل إنسان يملك شخصه، وما يمزج به عمله من الطبيعة يصير ملكه. ويقيّد ذلك بشرط أن يترك للآخرين ما يكفي ومثله، وألا يتلف ما يحوزه. غير أنه يقرّ باختراع النقود التي تتيح الادخار دون تلف، فتصبح الملكية غير المتساوية مقبولة بالموافقة الضمنية للناس. ولذلك عدّ الكثير من النقاد لوك فيلسوف الرأسمالية الناشئة، وإن اختلف الباحثون في ذلك.[33]

وعلى العكس يرى روسو في الملكية الخاصة أصل الشر الاجتماعي، فهو يقول في الخطاب الثاني إن أول من سيّج قطعة أرض وقال هذه لي ووجد من يصدقه كان المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني. ومع ذلك لا يطالب في «العقد الاجتماعي» بإلغاء الملكية، بل بإخضاعها للإرادة العامة وضمان ألا يكون أحد غنيًّا إلى حد يستطيع معه شراء غيره، ولا فقيرًا إلى حد يضطر معه إلى بيع نفسه. فالمساواة المطلوبة هنا ليست تماثلًا في الثروة بل منعًا للاعتماد الشخصي.[34]

المبحث السادس: الدين والدولة والتسامح:

يشغل الدين حيزًا كبيرًا عند الثلاثة، فقد كتبوا في عصر كانت فيه مسألة السلطة الدينية جزءًا من مسألة السلطة السياسية. ويخصص هوبز جزءًا كبيرًا من «اللفياثان» للقسمين الثالث والرابع عن «الدولة المسيحية» و«مملكة الظلام»،

27 Rousseau, *Du contrat social*, bk. II, chs. 1–2; bk. III, chs. 4 and 15.

28 Rousseau, *Du contrat social*, bk. III, chs. 3–8, 10, and 18; bk. II, ch. 7.

29 Hobbes, *Leviathan*, pt. II, ch. 21 (“Of the Liberty of Subjects”); Skinner, *Hobbes and Republican Liberty*.

30 Locke, *Second Treatise*, ch. 4, §22, and ch. 6, §57.

31 Rousseau, *Du contrat social*, bk. I, chs. 7–8; Isaiah Berlin, “Two Concepts of Liberty” (1958), in *Four Essays on Liberty* (Oxford: Oxford University Press, 1969).

32 Hobbes, *Leviathan*, pt. I, ch. 15; pt. II, chs. 18 and 24.

33 Locke, *Second Treatise*, ch. 5 (“Of Property”), §§25–51; C. B. Macpherson, *The Political Theory of Possessive Individualism: Hobbes to Locke* (Oxford: Clarendon Press, 1962), ch. 5.

34 Rousseau, *Discours sur l’inégalité*, seconde partie (opening); Rousseau, *Du contrat social*, bk. I, ch. 9, and bk. II, ch. 11.

ليبين أن الكتاب المقدس لا يعطي الكنيسة سلطة مستقلة عن الدولة، وأن صاحب السيادة هو المرجع الأعلى في تحديد شكل العبادة العامة وتفسير النصوص عند الاختلاف، لأن الفوضى الدينية أخطر مصادر الحرب الأهلية.[35]

أما لوك فقد كتب «رسالة في التسامح» (1689) ليبين أن وظيفة الدولة محصورة في حماية المصالح المدنية للأفراد، كالحياة والحرية والملكية، وليس لها أن تفرض عقيدة ولا أن تكره الناس على الإيمان، لأن الإيمان لا يتولد بالقوة. والكنيسة عنده جمعية طوعية يدخلها الناس ويخرجون منها بحرية. غير أنه استثنى من التسامح أصحاب العقائد التي تقوض أسس المجتمع، فلم يتسامح مع الملحدين لأنه ظن أن العهود والقسم لا يلزمهم، ولا مع الكاثوليك لما اعتقده من ولائهم لسلطة أجنبية.[36]

وكان لروسو موقف خاص في الفصل الأخير من «العقد الاجتماعي»، إذ ذهب إلى أن المجتمع السياسي يحتاج إلى «دين مدني» تحدد السيادة مواده، وهي عقائد بسيطة: وجود إله قدير، وحياة آخرة، وجزاء للصالحين وعقاب للأشرار، وقداسة العقد الاجتماعي والقوانين. ويقبل التسامح مع كل دين لا يخالف هذه المواد، ويرفض عدم التسامح الديني. ويرى أن من لا يقبل هذه المبادئ يجوز نفيه من الدولة، لا لأنه كافر، بل لأنه غير قادر على أن يحب القانون والعدالة.[37]

وتبيّن المقارنة أن الموقف من الدين يتبع تصور كل مفكر للسلطة. فهوبز يجعل الدين تابعًا للسيادة تفاديًا للتنازع، ولوك يفصل بين سلطة الدولة وسلطة الكنيسة حماية لحرية الضمير، وروسو يعيد توحيد الدين والسياسة في صورة دين مدني يخدم التماسك الأخلاقي للمواطنين. وعلى الرغم من اختلاف الحلول، فإن الثلاثة يتفقون على أن الحياة السياسية لا تستقيم إذا تحولت الخلافات الدينية إلى صراع على السلطة.[38]

المبحث السابع: حق المقاومة وحل الحكومة:

يمثّل حق المقاومة أحد أشد مواضع الخلاف بين المفكرين الثلاثة. فهوبز يرى أن الرعية ليس لها حق مقاومة الحاكم في ممارسته لسلطته، لأن أفعاله أفعالها، ولأن إباحة المقاومة تعني العودة إلى حالة الحرب. ويقرّ مع ذلك بحق أخير في الدفاع عن الحياة، فلا يلزم أحد بقتل نفسه، ولا بالشهادة على نفسه، ويمكنه الفرار من الجندية إن كان جبانًا. وتنتهي الطاعة كذلك إذا فقد الحاكم القدرة على الحماية، لكن هذا ليس حق ثورة بل واقعة سقوط الدولة.[39]

وعلى النقيض يقرر لوك حق الشعب في المقاومة بوضوح. فإذا تجاوز المشرّع أو الحاكم حدود الائتمان وسعى إلى نزع حقوق الناس أو استعبادهم، دخل في حالة حرب مع الشعب، وجاز للشعب عزله وإقامة غيره. ويسأل: من يحكم على أن الحاكم خان الأمانة؟ فيجيب: الشعب هو الحاكم، إذ هو الذي منحه السلطة، وإذا لم يوجد قاض أرضي يفصل فلا بقي إلا الاحتكام إلى السماء، أي إلى القوة. وبهذا أعطى لوك للثورة الإنجليزية سنة 1688 أساسها النظري.[40]

ويحذر لوك من أن الثورة ليست أمرًا يُقدم عليه بخفة، فالشعب بطبعه صبور على الأخطاء الصغيرة، ولا يثور إلا بعد سلسلة طويلة من الانتهاكات الواضحة. وهذا التحذير يعكس ميله المحافظ نسبيًّا ويقلل المخاوف التي أثارتها أطروحات المقاومة عند هوبز. فالحق في المقاومة لا يعني عند لوك الفوضى، بل هو ضمانة أخيرة تجعل الحكام أكثر حذرًا من تجاوز الحدود.[41]

أما روسو فلا يتصور المقاومة بصورتها اللوكية لأن السيادة في تصوره ملك للشعب وليست مفوضة إلى حاكم يقاوَم، لكنه يقرر أن الحكومة تميل بطبيعتها إلى اغتصاب السيادة، وأن الدولة تموت حين تغتصب الحكومة سلطة الشعب. ولذلك ينبغي أن يحتفظ الشعب بحق عزل الحكومة في أي وقت، وأن يعقد جلسات دورية لا يلغيها أحد. فالمقاومة عنده ليست خروجًا على الدولة بل استعادة للسيادة، وهي إعادة تأسيس مستمرة للعقد.[42]

المبحث الثامن: خلاصة المقارنة وأثر الفلاسفة الثلاثة:

يمكن تلخيص أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفكرين الثلاثة في الجدول الآتي، الذي يعرض المحاور الرئيسة للمقارنة. وينبغي التنبيه إلى أن هذا التلخيص لا يغني عن الرجوع إلى النصوص، لأن كل مفكر يتضمن نصه تعقيدات واستدراكات لا يظهرها الجدول.[43]

---

35 Hobbes, *Leviathan*, pt. III (“Of a Christian Commonwealth”) and pt. IV (“Of the Kingdom of Darkness”); Alan Ryan, “Hobbes’s Political Philosophy,” in *The Cambridge Companion to Hobbes*, ed. Tom Sorell (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 208–45.

36 John Locke, *A Letter Concerning Toleration* (London: Awnsham Churchill, 1689); Jeremy Waldron, “Locke: Toleration and the Rationality of Persecution,” in *Justifying Toleration: Conceptual and Historical Perspectives*, ed. Susan Mendus (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 61–86.

37 Rousseau, *Du contrat social*, bk. IV, ch. 8 (“De la religion civile”).

38 Susan Mendus, *Toleration and the Limits of Liberalism* (London: Macmillan, 1989); Skinner, *The Foundations of Modern Political Thought*, vol. 2.

39 Hobbes, *Leviathan*, pt. II, chs. 21 and 29; Kavka, *Hobbesian Moral and Political Theory*.

40 Locke, *Second Treatise*, ch. 18, §§199–210; ch. 14, §168; ch. 19, §§240–243.

41 Locke, *Second Treatise*, ch. 19, §§223–230.

42 Rousseau, *Du contrat social*, bk. III, chs. 10, 14, and 18.

43 For detailed comparisons, see Lessnoff, *Social Contract*; Boucher and Kelly, *The Social Contract from Hobbes to Rawls*.

جدول (1): مقارنة بين نظريات العقد الاجتماعي عند هوبز ولوك وروسو وفق محاور الدراسة

المحور	هوبز	لوك	روسو
حالة الطبيعة	حرب الجميع على الجميع	حرية ومساواة يحكمها قانون طبيعي مع مساوئ	سلام وعزلة وبراءة، والفساد من المجتمع
غاية الدولة	الأمن وحفظ الحياة	حماية الحياة والحرية والملكية	تحقيق الحرية والمساواة بالإرادة العامة
طبيعة العقد	تفويض وخضوع، والحاكم ليس طرفًا	ائتمان وموافقة، والحكومة أمينة	ميثاق اجتماعي والسيادة للشعب
السيادة	مطلقة وغير قابلة للتجزئة	مقيدة بالقانون الطبيعي	للشعب، غير قابلة للتنازل أو التجزئة
شكل الحكم المفضل	الملكية المطلقة	ملكية دستورية وفصل بين السلطات	أرستقراطية منتخبة تحت سيادة الشعب
الحرية	غياب العوائق الخارجية	الحرية في ظل القانون	طاعة القانون الذي نسنّه لأنفسنا
الملكية	يحددها قانون السيادة	حق طبيعي مؤسس على العمل	أصل التفاوت، وتخضع للإرادة العامة
الدين	تابع للسيادة	حرية الضمير والتسامح (باستثناءات)	دين مدني تحدد السيادة مواده
حق المقاومة	منفي إلا دفاعًا عن الحياة	مقرر للشعب	استرداد السيادة وعزل الحكومة

وقد تركت الفلسفات الثلاث أثرًا عميقًا في التاريخ السياسي. فأفكار لوك عن الحقوق الطبيعية والموافقة وحق المقاومة تردد صداها في إعلان الاستقلال الأمريكي سنة 1776، وفي الدساتير الليبرالية التي أرست الحكومة المحدودة وسيادة القانون. وأثرت أفكار روسو عن الإرادة العامة وسيادة الشعب في الثورة الفرنسية وفي الإعلانات التي تلتها، كما تركت أثرًا في الفكر الديمقراطي التشاركي. أما هوبز فقد أثّر في تصور الدولة الحديثة المركزية، وفي الوضعية القانونية، وفي الواقعية في العلاقات الدولية.[44]

غير أن هذه التصورات تعرضت لانتقادات جوهرية. فقد رأى ديفيد هيوم أن العقد خرافة تاريخية، وأن الطاعة تقوم على العادة والمنفعة لا على اتفاق مزعوم. وهاجم إدموند بيرك فكرة العقد المجرد الذي يتجاهل التراث والمؤسسات المتوارثة، وفضّل جيريمي بنثام معيار المنفعة بديلًا عن لغة الحقوق الطبيعية. كما رأى آخرون في الحقوق الطبيعية لغة مجردة تستخدم لتبرير الثورات. وهذه الاعتراضات كلها تلتقي في أن العقد لا يصلح وصفًا تاريخيًّا.[45]

ومن زاوية أحدث، وجهت الفلسفة النسوية وفلسفة العرق نقدًا آخر إلى فلسفة العقد برمتها. فقد بيّنت كارول بيتمان في «العقد الجنسي» (1988) أن العقد الاجتماعي المفترض يخفي عقدًا سابقًا عليه يخضع فيه النساء للرجال داخل الأسرة، بينما كشف تشارلز ميلز في «العقد العنصري» (1997) أن عقد الحداثة الأوروبية كان عقدًا بين البيض يستثني غيرهم. وهذا يدل على أن فلسفة العقد، رغم ادعائها العمومية، حملت تحيزات عصرها.[46]

ومع ذلك استمرت نظرية العقد حية، فقد أعاد جون رولز إحياءها في «نظرية في العدالة» (1971) حين ارتقى بها إلى مستوى أعلى من التجريد، وجعل العقد وضعًا افتراضيًّا خلف حجاب الجهل. وقد صرّح رولز بأنه يتابع تقليد لوك

---

44 Thomas Jefferson et al., *The Declaration of Independence* (Philadelphia, 1776)؛ *إعلان حقوق الإنسان والمواطن* (باريس، 1789)؛ Carole Pateman, *Participation and Democratic Theory* (Cambridge: Cambridge University Press, 1970).

45 Hume, “Of the Original Contract”; Edmund Burke, *Reflections on the Revolution in France* (London: J. Dodsley, 1790); Jeremy Bentham, *A Fragment on Government* (London: T. Payne, 1776), ch. 1.

46 Carole Pateman, *The Sexual Contract* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1988), ch. 1; Charles W. Mills, *The Racial Contract* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1997), ch. 1.

وروسو وكانط، مبتعدًا عن هوبز في جانب مهم هو رفض أن تكون المنفعة الفردية وحدها أساس الاتفاق. وهذا يؤكد أن المقارنة بين هوبز ولوك وروسو ليست دراسة تاريخية فحسب بل مدخل إلى النقاش المعاصر في العدالة والشرعية.[47]

تقييم نقدي لنظريات هوبز ولوك وروسو:

تمثل نظريات هوبز ولوك وروسو مراحل مختلفة في تطور الفكر السياسي الحديث، غير أن كل نظرية منها تنطوي على جوانب قوة وحدود في الوقت نفسه. فقد نجح هوبز في تفسير الحاجة إلى السلطة السياسية وأهمية الأمن والاستقرار، إلا أن منحه السيادة سلطات شبه مطلقة يثير مخاوف تتعلق بتقييد الحرية وإمكان تحول السلطة إلى الاستبداد. وفي المقابل قدم لوك تصوراً أكثر توازناً من خلال تأسيس الشرعية على الحقوق الطبيعية والموافقة الشعبية، غير أن تركيزه على الملكية الفردية جعله عرضة لاتهامات بتبرير التفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

أما روسو فقد سعى إلى التوفيق بين الحرية والمساواة عبر مفهوم الإرادة العامة، وأسهم بصورة مباشرة في تطوير الفكر الديمقراطي الحديث، لكن تصوره واجه انتقادات عديدة بسبب الغموض الذي يحيط بتحديد الإرادة العامة وإمكان استخدام هذا المفهوم لتبرير فرض إرادة الأغلبية على الأفراد. ولذلك فإن أهمية هؤلاء المفكرين لا تكمن في تقديم حلول نهائية، بل في فتح المجال أمام نقاشات ما تزال مستمرة حول الحرية والسلطة والعدالة والمشاركة السياسية.

ومن ثم يمكن القول إن هوبز يمثل منطق الأمن والنظام، ولوك يمثل منطق الحقوق والقيود الدستورية، بينما يمثل روسو منطق السيادة الشعبية والمشاركة السياسية. ولا يزال الفكر السياسي المعاصر يستلهم عناصر من التصورات الثلاثة معاً.

نتائج البحث:

خلصت الدراسة إلى أن نظرية العقد الاجتماعي شكلت الأساس الفكري للشرعية السياسية الحديثة، وأن الاختلاف في تصور الطبيعة البشرية قاد إلى تباين واضح في فهم الدولة والسلطة بين هوبز ولوك وروسو. فقد رأى هوبز أن الأمن والاستقرار لا يتحققان إلا من خلال سيادة مطلقة تضع حداً للفوضى، بينما ربط لوك شرعية السلطة بحماية الحقوق الطبيعية وسيادة القانون وموافقة المحكومين. أما روسو فقد جعل السيادة للشعب والإرادة العامة مصدر الشرعية السياسية. كما بينت المقارنة أن مفهوم الحرية يختلف عند هؤلاء المفكرين، إذ يتراوح بين التحرر من الإكراه، والتمتع بالحقوق القانونية، والمشاركة في التشريع. وأظهرت الدراسة أن قضايا السيادة والحرية والملكية وحق المقاومة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخلفية الفكرية لكل فيلسوف. وأخيراً، أثبتت الدراسة أن أفكار هوبز ولوك وروسو ما تزال مؤثرة في النظم السياسية المعاصرة وفي النقاشات المرتبطة بالديمقراطية والدستور وحقوق الإنسان والسيادة الشعبية.

توصيات البحث:

1. توسيع الدراسات المقارنة لتشمل فلاسفة العقد الاجتماعي المتأخرين مثل كانط ورولز.
2. دراسة أثر أفكار هوبز ولوك وروسو في الدساتير العربية الحديثة.
3. بحث العلاقة بين نظريات العقد الاجتماعي وقضايا المواطنة والحوكمة في المجتمعات المعاصرة.
4. إعادة قراءة فلسفة العقد الاجتماعي في ضوء التحديات الرقمية والذكاء الاصطناعي وتحولات الدولة الحديثة.
5. توسيع النقاش حول نقد فلسفة العقد من منظور الدراسات النسوية وما بعد الاستعمار.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن المفكرين الثلاثة يشتركون في منهج العقد الاجتماعي وفي القول إن السلطة السياسية مصنوعة بالإرادة البشرية لا موروثة ولا إلهية المصدر، لكنهم يختلفون في المقدمات والنتائج. فهوبز ينطلق من إنسان خائف يرغب في الأمن وينتهي إلى سيادة مطلقة غير قابلة للتجزئة، ولوك ينطلق من إنسان حر صاحب حقوق طبيعية وينتهي إلى حكومة محدودة قائمة على الائتمان والموافقة، وروسو ينطلق من إنسان صالح أفسده المجتمع وينتهي إلى سيادة شعبية وإرادة عامة تحقق الحرية والمساواة.[48]

وكشفت المقارنة أن الاختلاف بين الثلاثة هو في الجوهر اختلاف في تصور العلاقة بين الحرية والسلطة: فهوبز يضحي بجانب من الحرية في سبيل الأمن، ولوك يوازن بينهما بالحقوق والقانون، وروسو يعيد تعريف الحرية نفسها بوصفها طاعة القانون الذي نسنه. وكل تصور من هذه التصورات يحمل نقاط قوة ومخاطر: فالأول يخاطر بالاستبداد، والثاني بتحويل الحقوق إلى حماية للملكية، والثالث بتحويل الإرادة العامة إلى قهر باسم الجماعة.[49]

ومن أبرز النتائج:

- **أولًا**، أن مفهوم الشرعية السياسية الحديث نشأ من فكرة الموافقة.
- **ثانيًا**، أن لكل مفكر منهم أسئلته الخاصة المرتبطة بسياقه التاريخي.
- **ثالثًا**، أن الأفكار الثلاث تظل حاضرة في المؤسسات الحديثة: سلطة الدولة المركزية عند هوبز، والدستورية وحقوق الإنسان عند لوك، والديمقراطية والمواطنة المشاركة عند روسو.

47 Rawls, *A Theory of Justice*, §3 and §40; Samuel Freeman, *Rawls* (London: Routledge, 2007).

48 Hampton, *Hobbes and the Social Contract Tradition*; Lessnoff, *Social Contract*.

49 Berlin, "Two Concepts of Liberty"; Skinner, *Hobbes and Republican Liberty*.

- **رابعًا**، أن نقد فلسفة العقد الحديث يدعو إلى مراجعتها من منظور الجندر والعرق والتاريخ الاستعماري، لا إلى إسقاطها. وبهذا تظل مقارنة هؤلاء الثلاثة مدخلًا لا غنى عنه لفهم السياسة الحديثة.[50]

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: المصادر الأساسية:

1. هوبز، توماس، اللفياثان (Leviathan)، 1651.
2. هوبز، توماس، عناصر القانون (The Elements of Law)، 1640؛ في المواطن ((De Cive، 1642.
3. لوك، جون، رسالتان في الحكم (Two Treatises of Government)، 1689.
4. لوك، جون، رسالة في التسامح (A Letter Concerning Toleration)، 1689.
5. روسو، جان جاك، العقد الاجتماعي (Du contrat social)، 1762.
6. روسو، جان جاك، خطاب في أصل التفاوت بين الناس (Discours sur l'origine et les fondements de l'inégalité)، 1755.
7. مونتسكيو، روح القوانين (De l'esprit des lois)، 1748.
8. هيوم، ديفيد، «في العقد الأصلي» (Of the Original Contract)، 1748.
9. بيرك، إدموند، تأملات في الثورة في فرنسا (Reflections on the Revolution in France)، 1790.
10. بنثام، جيريمي، شذرة في الحكم (A Fragment on Government)، 1776.

ثانيًا: الدراسات والمراجع:

1. Ashcraft, Richard, Revolutionary Politics and Locke's Two Treatises of Government, Princeton University Press.1986 ,
2. Berlin, Isaiah, Four Essays on Liberty, Oxford University Press, 1969.
3. Boucher, David & Kelly, Paul (eds.), The Social Contract from Hobbes to Rawls, Routledge, 1994.
4. Cranston, Maurice, Jean-Jacques :The Early Life and Work of Jean-Jacques Rousseau, Allen Lane, 1983.
5. Hampton, Jean, Hobbes and the Social Contract Tradition, Cambridge University Press, 1986.
6. Kavka, Gregory, Hobbesian Moral and Political Theory, Princeton University Press, 1986.
7. Laslett, Peter, introduction to Locke, Two Treatises of Government, Cambridge University Press, 1988.
8. Lessnoff, Michael, Social Contract, Macmillan, 1986.
9. Macpherson, C. B., The Political Theory of Possessive Individualism, Oxford University Press, 1962.
10. Malcolm, Noel, Aspects of Hobbes ,Oxford University Press, 2002.
11. Mendus, Susan, Toleration and the Limits of Liberalism, Macmillan, 1989.
12. Mendus, Susan (ed.), Justifying Toleration, Cambridge University Press, 1988.
13. Mills, Charles W., The Racial Contract, Cornell University Press, 1997.
14. Neuhouser, Frederick, Rousseau's Theodicy of Self-Love, Oxford University Press, 2008.
15. Pateman, Carole, Participation and Democratic Theory, Cambridge University Press, 1970.
16. Pateman, Carole, The Sexual Contract, Stanford University Press, 1988.
17. Rawls, John, A Theory of Justice ,Harvard University Press, 1971.
18. Riley, Patrick, Will and Political Legitimacy, Harvard University Press, 1982.
19. Skinner, Quentin, The Foundations of Modern Political Thought, Cambridge University Press, 1978, 2 vols.
20. Skinner, Quentin, Visions of Politics, Cambridge University Press, 2002, 3 vols.
21. Skinner, Quentin, Hobbes and Republican Liberty, Cambridge University Press, 2008.
22. Sorell, Tom (ed.), The Cambridge Companion to Hobbes, Cambridge University Press, 1996.
23. Tuck, Richard, Hobbes: A Very Short Introduction, Oxford University Press, 1989.

50 For a synthesis, see Boucher and Kelly, *The Social Contract from Hobbes to Rawls*, Introduction; Pateman, *The Sexual Contract*; Mills, *The Racial Contract*.